تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية
خارج المحروقات بين العوائق والآفاق المستقبلية

أ./ العوادي حمزة*

Abstract:

Les exportations industrielles algériennes en dehors des hydrocarbures se plaignent toujours de la faiblesse importante sur plus d'un niveau, en dépit des efforts déployés et les mesures prises par l'Etat, et en face de l'incertitude croissante sur l'avenir de l'économie nationale de carburant et la besoin de construire une économie équilibrée peut résister aux fluctuations qui peuvent affecter le secteur des hydrocarbures. Cette étude vise à mettre en évidence l'expérience algérienne posé par la promotion des exportations industrielles hors hydrocarbures, et donne un proposant des moyens les plus importants et les solutions possibles.

Les mots clés: **E**xportations hors hydrocarbures, **E**conomie algérienne, **C**auses de échec, **E**xigences de succès.

ملخص:

ما تزال الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تشكو ضعفا كبيرا على أكثر من مستوى، رغم المجهودات المبذولة والإجراءات المتخذة من طرف الدولة، وأمام تزايد الغموض حول مستقبل الاقتصاد الوطني خارج النفط وضرورة بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب أسعار النفط، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على عوائق تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، والآفاق المتاحة أمامها في الوقت الراهن، علّها تخلص الجزائر من التبعية المزمنة لقطاع النفط وتسمح بتأسيس اقتصاد قوامه التنوع في موارده ومداخيله.

الكلمات المفتاحية: تنمية الصادرات الصناعية خارج المحروقات، الاقتصاد الجزائري، أسباب الإخفاق، متطلبات النجاح.

* **أستاذ مساعد ﴿أ﴾ – جامعة أم البواقي**

مخطط المقال:

مقدمة
1) واقع وخصائص الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات
1-1) الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2009-2013)
1-2) تحليل بعض مؤشرات الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات
1-3) التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات
2) تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات
2-1) معوقات تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات
2-2) آفاق تنمية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر
خاتمة

مقدمة:

تلعب الصادرات الصناعية دورا هاما في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، باعتبارها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدول تصريف فوائض إنتاجها المحلي وتوفير النقد الأجنبي اللازم لسير عملية التنمية الاقتصادية فيها، وتغطية ما تحتاجه من سلع وخدمات، إضافة إلى دعم سعر الصرف، والتخفيف من أعباء المديونية الخارجية، وبالنظر لذلك أولت العديد من الدول خاصة النامية منها الصادرات الصناعية والتصدير الصناعي اهتماما أكبر من خلال اتخاذها جملة من الإجراءات وتقديم الحوافز الضريبية والجمركية التي من شأنها أن تؤدي إلى تنويع تركيبتها السلعية وضمان قدر كاف من حصيلتها لدعم مسيرة التنمية فيها. ولكن بالقدر الذي تلعبه الصادرات في تحقيق كل ما سبق ترهن مصير الشعوب والدول في حال عدم تنوعها وخلوها من السلع المصنعة كما هو حال الجزائر التي وإن لم يتوقف سعيها الحثيث لجعل هيكل صادراتها متنوعا خصوصا في ظل تزايد انفتاحها وتبنيها لفلسفة اقتصاد السوق، حيث بذلت جهودا معتبرة في تهيئة البيئة المساعدة على التصدير، غير أن نصيب الصادرات الصناعية خارج المحروقات لم يتزايد، كما أن أسواقها لم تعرف أي تنوع ملموس بالرغم من المزايا النسبية التي تمتلكها على المستوى العالمي، إذ لم تركز في انطلاقتها الاقتصادية على وعاء الأفكار الذي تحمله مختلف التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات، واتجهت بسياسات غير مدروسة في ظل غياب قاعدة صناعية متنوعة وقامت باتخاذ إجراءات عجزت عن إحداث التنويع في هيكل الصادرات خاصة المصنعة منها.

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مزمنة لقطاع النفط فجل صادراته مرتبطة بهذا المورد الناضب، وتتواجد الجزائر اليوم في محيط يفرض عليها الابتعاد عن الأحادية في التصدير والتوجه نحو الصناعات التصديرية خارج المحروقات، نظرا للتدهور الذي تشهده أسعار النفط في الأسواق العالمية فضلا عن بروز متعاظم لتوجه عالمي نحو الاعتماد على الطاقات البديلة للنفط الرخيصة، وقد استطاعت الكثير من الدول التي كانت تعتمد في مداخيلها على تصدير المواد الأولية النجاح في تنمية وتنويع صادراتها من المنتجات خارج المحروقات من خلال توفير فرص حقيقية لنمائها وتوسعها في الأسواق الدولية، بالمقابل فشلت الجزائر في بلوغ ذلك.

وعليه، نطرح التساؤل: **ما هي عوائق تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، وما هي الآفاق المتاحة لها؟**

1) واقع وخصائص الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات:

يتطلب التعرف على واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات استعمال مجموعة من المؤشرات التي من شأنها أن تسمح بتفسير أهميتها الاقتصادية بصفة عامة والتعرف على العقبات التي تقف عائقا أمام تنمية هذا النوع من الصادرات.

1-1) الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (2009-2013):

- **هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:**

من المهم إلقاء نظرة على هيكل الصادرات خارج المحروقات إجمالا قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق الكامن بين الاقتصاد الجزائري وقطاع النفط، ويمكن إبراز ذلك من قراءة بيانات الجدول التالي:

الجدول 01: الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2009-2013)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

		2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات النفطية		44115	56121	71661	70584	63327
الصادرات خارج المحروقات	صناعية	766	967	1227	1152	1050
	غير صناعية	5	3	-	-	-
	المجموع	771	970	1227	1152	1050
إجمالي الصادرات		45186	57091	72888	71736	64377
نسبة ص ص خ م من الإجمالي		%1.6	%1.7	%1.7	%1.6	%1.6

المصدر: بنك الجزائر، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي»، 2013، نوفمبر 2014، ص 230.

يلاحظ تركز الصادرات الجزائرية في النفط وارتفاع قيمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات من سنة إلى أخرى، أما من ناحية النسبة فإن مساهمة الأخيرة في إجمالي الصادرات جد ضعيفة إذ لم تتعد نسبة 2% طوال فترة الدراسة (لأن هذا التطور في القيمة كان مصاحبا بتطور مماثل على صعيد الصادرات النفطية) على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتنمية هذا النوع من الصادرات فالحكومات المتوالية عملت منذ سنة 2001 على تسطير مجموعة من البرامج الاستثمارية، إلا أن الهدف لم يجد طريقه إلى التحقيق، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى غياب نسيج صناعي يتماشى مع متطلبات السوق الخارجية وتنحصر نسب المساهمة ما بين 1.6% و1.7%، ولقد مثلت سنة 2009 أدنى حصيلة لها، وأرجع المحللون هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل أو بآخر على كل دول المعمورة بدرجات متفاوتة، ولعل أهم قنوات التأثير تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة من الركود والترقب والبحث عن السيولة، بهدف التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واحتوائها، بينما تم تسجيل أعلى حصيلة للصادرات الصناعية خارج المحروقات سنة 2012 جراء التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي.

❖ التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات:

توضح التركيبة السلعية للصادرات على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود طلب عالي عليها[1]، وتعبر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية؛ وإما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع، وهو ما يعني زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع[2]. والجدول 2 يوضح هذه التركيبة:

الجدول 02: التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

خلال الفترة (2009-2013) الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2009		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	113	14.75	315	32.58	355	28.93	315	27.34	404	38.48
مواد خام	169	22.06	94	9.72	161	13.12	168	14.58	109	10.38
منتجات نصف مصنعة	393	51.30	498	51.50	660	53.80	618	53.65	492	46.86
معدات صناعية	42	5.48	30	3.10	35	2.85	32	2.78	29	2.75
سلع استهلاكية	49	6.39	30	3.10	16	1.30	19	1.65	16	1.53
المجموع	766	100.00	967	100.00	1227	100.00	1152	100.00	1050	100.00

المصدر: بنك الجزائر، مرجع سابق، ص 230.

من خلال الجدول، يتبين لنا:

- أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تتركب من ستة أصناف تختلف نسبها من صنف لآخر إلا أنها تبقى نفسها من سنة لأخرى من حيث التركيبة، وفي هذا الصدد نلاحظ أن المنتجات نصف المصنعة تحتل الصدارة من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات وذلك بنسبة تقارب 50% في المتوسط من إجمالي الصادرات الصناعية طوال الفترة المدروسة، وهو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على النفط، والمنتجات التي يحتويها هذا الصنف تتمثل أساسا في المنتجات

الحديدية والالكترونية، البلاستيك، المطاط، الزيوت ومشتقاتها، الورق، الأمونياك والهيليوم وبعض الصناعات الغذائية، وقد عرفت المنتجات نصف المصنعة انتعاشا ملحوظا، حيث انتقلت قيمتها من 393 مليون دولار سنة 2009 إلى ما قيمته 696 مليون دولار عام 2011 قبل أن تشهد انخفاضا تدريجيا وصل إلى 492 مليون دولار سنة 2013، والسبب راجع إلى ارتباط هذا الصنف الوثيق بصادرات النفط فكلما ازدادت هذه الأخيرة ازدادت معها حصيلة المنتجات نصف المصنعة المصدرة والعكس أيضا؛

- وعلى هذا الأساس، فإن الصادرات الفعلية من المواد نصف المصنعة تظل جد هامشية، مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الصناعي الجزائري. ولا يمكن الجزم بأن هناك تطورا إيجابيا ملموسا بعد تطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية خارج المحروقات على صعيد توسيع قاعدة المنتجات المصدرة فالنسب المسجلة تكشف عن هامشية وتركز الصادرات الصناعية خارج المحروقات في عدد قليل من المنتجات (حوالي 11 منتوجا)، ولإعطاء شواهد إضافية على تلك الهامشية فإن أول مصدر خارج المحروقات هو مؤسسة سوناطراك بنسبة 40% تليها مؤسسة نفطال بنسبة 23%؛
- والصادرات الصناعية خارج المحروقات ليست متأتية من شريحة واسعة من المؤسسات الصناعية، ورغم ذلك ثمة آفاق واعدة للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، لكن يبقى المشكل في تطوير الإمكانيات وبذل مجهودات أكبر لتحسين مردودية الفروع الصناعية واستغلال أفضل للموارد المتاحة سواء الطبيعية منها أو المالية لإعطاء دفعة قوية للصادرات الصناعية خارج قطاع النفط بما يتماشى والطلب العالمي[3].

2-1) تحليل بعض مؤشرات الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات:

تعد القدرة التصديرية من أهم العوامل المحددة لاستطاعة الدولة على الاستيراد من جهة، كما أنها تعكس بشكل قوي طبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة من جهة أخرى، لذا تعتمد الدول في تقييم إمكانات صناعاتها التصديرية على مؤشرات أداء الصادرات، وعلى العموم سنتعرض في هذا العنصر إلى أهم المؤشرات شائعة الاستخدام في هذا المجال مع إسقاطها على حالة الجزائر وبالتحديد الصادرات الصناعية خارج قطاع النفط.

❖ مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات استعمالا لقياس القدرة التنافسية للصادرات. ويحسب هذا المؤشر بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، على حاصل جمع قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع. وتكتب الصيغة الرياضية لهذا المؤشر بالعلاقة الآتية[4]:

$$RCA = \frac{xi - mi}{xi + mi}$$

حيث: x_i قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع؛
m_i قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع.

وكلما كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي الواحد الصحيح، كلما كانت هناك ميزة نسبية ظاهرة. ويأخذ المؤشر القيمة (+1) حينما تكون قيمة الواردات صفرا، وبالعكس يأخذ المؤشر القيمة (–1) في حالة عدم وجود صادرات. والجدول الآتي يوضح قيم هذا المؤشر الخاص بالصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات إجمالا.

الجدول 3: مؤشر المزايا النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية خارج المحروقات

خلال الفترة (2000–2008)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤشر RCA	0.8-	0.81-	0.84-	0.87-	0.88-	0.89-	0.89-	0.87-	0.86-

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك الجزائرية لسنوات 2000– 2008.

نلاحظ أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة يشير على مدى سنوات الدراسة إلى قيم سلبية قريبة من "–1" مما يعني أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تتمتع بأدنى ميزة مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة، وهذا راجع لعدة أسباب أبرزها أن القاعدة الصناعية في الجزائر والتي تم تشييدها في بداية السبعينيات من القرن الماضي كانت مشتتة على كل القطاعات، ولم تكن متخصصة وفق القدرات التكنولوجية والبشرية المتوفرة، حيث أنها كانت في الغالب تتبع أسلوب عقود المفتاح في اليد، الأمر الذي جعلها بعد سنوات من التطور العالمي في جميع المجالات تنتج منتجات تصنف عالميا كخردة، كما نرى أن عملية الخوصصة وإعادة الهيكلة الصناعية قد أخذت وقتا طويلا جدا

مما جعلها عبئا ثقيلا على كاهل الدولة، حيث كان بالإمكان دعمهما بقرارات سياسية ناجعة من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد قطاعات صناعية حديثة.

❖ درجة الانكشاف (الانفتاح) الاقتصادي على الخارج:

تبرز أهمية هذا المؤشر في إبراز مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، هذا ويشير ارتفاع المؤشر إلى عمق اعتماد اقتصاد الدولة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول على احتياجاته من سلع وخدمات، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية، الاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقات والتكتلات الاقتصادية والأحداث والأزمات العالمية، ويمكن قياس درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج وفق الصيغة[5]:

$$T = \frac{X + M}{Y}$$

حيث: X قيمة الصادرات، M قيمة الواردات و Y الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول التالي يوضح قيم هذا المؤشر في المجال الصناعي للجزائر خلال الفترة 2009-2013.

الجدول 4: مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للجزائر على الخارج (2009-2013)

	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات صناعية خارج المحروقات (مليون دينار)	77388.90	113422.60	150267.7.00	169512.00	159897.00
واردات صناعية (مليون دينار)	3710020.00	4425710.00	5395798.00	6924388.50	7811806.10
إجمالي الناتج الداخلي (مليار دينار)	9968.00	11991.60	14526.60	16115.40	16569.30
درجة الانكشاف الاقتصادي %	38.00	37.85	38.17	44.00	48.11

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقرير الاقتصادي لبنك الجزائر لسنة 2013.

نلاحظ أنه يتزايد بشكل تدريجي من سنة لأخرى وهذا بسبب تزايد الواردات الجزائرية وبدرجة أقل التحسن الحاصل على مستوى الصادرات الصناعية خارج المحروقات، وقد وصل إلى ما نسبته 48.11% سنة 2013، وهو المؤشر الوحيد الذي سجل تحسنا رغم أن قيمته تشير لضعف نسبي، وذلك راجع بالأساس إلى أن الناتج المحلي مكون بصفة كبيرة من الصادرات النفطية، مما يعني أنه في حالة حدوث أي خلل في أسعار النفط فإن الاقتصاد الجزائري يكون في حالة تأثر كبيرة جدا خاصة أنه لا توجد بدائل يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن لتغطية حاجيات الجزائر على المدى المتوسط خاصة وأن الكثير من الدول بدأت تأخذ احتياطاتها في مجال الطاقة الأحفورية، وبدأت فعليا في الاعتماد على طاقات بديلة، وهو ما يدعو الجزائر إلى التفكير بشكل جدي في رفع درجة الانفتاح الانكشاف الاقتصادي فيما يتعلق بالصناعات خارج قطاع النفط والاعتماد التدريجي على الطاقات المتجددة.

1-3) التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات:

إن الغرض من هذا المؤشر هو تحليل التركز الجغرافي لأبرز الصادرات الصناعية خارج المحروقات قصد الوقوف على مدى اعتماد الجزائر على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في تصريف السلع التي تصدرها، فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أو الدول في مجموع الصادرات حدود الأمان أصبحت الجزائر في تبعية، حيث يمكن لتلك الدولة أو الدول ممارسة ضغوطات على الجزائر بالامتناع عن شراء صادراتها، مما قد يتسبب في كساد السلع أو تلفها وخاصة إذا كانت سلعا استهلاكية، وذلك قد يكون لغرض اقتصادي مثل التأثير على الأسعار، أو لأغراض أخرى قد تكون لها أبعاد وخلفيات سياسية، هذا ويكتسي مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات أهمية كبيرة، إذ يسمح بمعرفة مدى تنوع سلة العملات الأجنبية المحصلة من جراء العمليات التصديرية، مما يتيح للدولة هامشا للمناورة في اختيار مورديها والاستفادة أيضا من تغيرات بورصة العملات، أو على الأقل تفادي الخسائر التي قد تنجر عنها[6].

وعموما، وبإلقاء نظرة على توزيع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات حسب المناطق الجغرافية خلال سنوات 2011، 2012، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 5: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2011-2013)

المنطقة	2011		2012	
	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)
الاتحاد الأوربي	37.307	50.77	40.127	54.24
دول منظمة التعاون الاقتصادي	24.059	32.74	22.325	30.18
دول أوربية أخرى	102	0.14	36	0.05
دول أمريكا الجنوبية	4.270	5.81	3.586	4.85
دول آسيوية	5.168	7.03	4.704	6.36
دول لمشرق العربي	810	1.10	1.069	1.44
دول لمغرب العربي	1586	2.16	2.075	2.80
دول إفريقيا	146	0.20	59	0.08

المصدر: Centre Nationale de l'informatique et des statistique, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période: année 2013), Ministère des finances, direction générale des douanes, p. 16.
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%202013.comext.PRO.pdf

يتبين أن غالبية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتجه نحو دول الاتحاد الأوربي (إيطاليا، إسبانيا، فرنسا...) وهذا بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية وأيضا كمحصلة للاتفاقية المبرمة معه، حيث احتلت هذه الدول المرتبة الأولى سنة 2012 بقيمة 40127 مليون دولار وبنسبة قدرت بـ 54.24% مرتفعة بنسبة 6% عن سنة 2011، ثم تأتي بعد ذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي بنسبة 30.18%، تليها دول آسيا وأمريكا اللاتينية. وبالمقابل نجد نسبة متواضعة في درجة التوجه نحو الأسواق العربية خاصة دول الجوار وإن كانت في تحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى، رغم التشابه الكبير في العادات الاستهلاكية والثقافية وكذا تزايد فرص تفعيل السوق العربية المشتركة. وفي الجهة المقابلة نرى أن الدول الإفريقية تأتي في ذيل الدول المستقطبة للصادرات الجزائرية شأنها شأن الدول الأوربية التي لا تنتمي إلى الاتحاد، إذ لا تتعدى نسبة واردات هذه الدول من الجزائر 00.20% من إجمالي الصادرات الجزائرية بالرغم من التقارب الجغرافي بينها وبين الجزائر من جهة، وتدني مستوى الجودة المطلوبة بالنسبة للمنتجات في تلك الدول، إذ تعد من بين الأسواق الواعدة التي يمكن للصادرات الجزائرية النفاذ إليها بشكل أيسر من الأسواق الأخرى.

2) تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات:

2-1) معوقات تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات:

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة تؤهلها لتبوء مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة غير أن الإخفاق كان ملازما لعملية تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات منذ عزم الدولة على الابتعاد عن الأحادية في التصدير، حيث أن هذا الإخفاق راجع إلى عدة معوقات.

- **غياب قاعدة صناعية قوية:**

إن القطاع الصناعي الجزائري يواجه العديد من المشاكل التي تقف عائقا أمام تنويع وتنمية منتجاته ووصولها إلى الأسواق الدولية، حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 13%، وتأتي في المرتبة الرابعة بعد الزراعة والصناعة الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تنتج سلعا إستراتيجية تسمح لها بالتموقع في الأسواق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطيع التخصص بها وانتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستغلال السوق المحلية، أي توجه للداخل وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية لأن تكون حبيسة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة لفرض نفسها على المستهلك في ظل الدعم الذي تحظى به، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها بالاكتفاء بالتواجد في السوق الوطنية، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذالك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق غير الواعدة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا[7].

إجمالا، تُواصل الصناعة العمومية المبنية على استثمارات ضخمة تدهورها، وتدعو إلى استثمارات جديدة في مجال العصرنة والتوسيع لاسترجاع ورفع حصصها في السوق الداخلي والمساهمة في التوسيع الضروري لفرص العمل وإنتاج السلع تماشيا مع الطلب الاقتصادي والاجتماعي المتزايد باستمرار[8].

كما تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بضعف القدرة التنافسية بسبب عدم تطابق مواصفات منتجاتها مع المعايير الدولية المتعلقة بالجودة والبيئة، وهذا راجع إلى غياب ثقافة الإبداع والابتكار داخل المؤسسات نظرا لعدم توفر التحفيز المادي والمعنوي في المؤسسة بالإضافة إلى ضعف ميزانية البحث والتطوير فضلا على أنماط الإدارة المتسلطة، كما تتميز أيضا الصناعة الجزائرية بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات

المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية،بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها[9]:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية؛
- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام؛
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة؛
- والارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلية في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

⊕ عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية:

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، لذالك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتج المحلي على منافستها. إن أسوار الحماية التي يتمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها، بل كانت النتائج عكس ما أريد وكانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني فيها من مشاكل عديدة أبرزها[10]:

- تدني مواصفات السلعة المنتجة؛
- الارتفاع في تكلفة الإنتاج؛
- آلية عمل اقتصادي وإداري سمتها الأساسية البيروقراطية؛
- تواضع مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها ومتغيراتها؛
- وتزايد مستوردات القطاع العام الصناعي وانخفاض حجم صادراته.

ويضاف إلى ما سبق عامل الأسعار، فالمشاكل التي تواجه التصدير لا تنحصر فقط في عنصر الجودة بل تتعداها فأسعار الصادرات الصناعية خارج المحروقات تشهد ارتفاعا حادا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لعدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم وعدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة على غرار تبعية مدخلاتها للخارج بالإضافة إلى غياب الرقابة وضعف إنتاجيات العمال مقارنة بالأجور أين تنتشر ظاهرة التواكل بين العمال[11].

- **معوقات بيئة الاستثمار:**

فشلت الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات في التموقع بالأسواق الدولية، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها مثل: برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصناعية، وإصدار القرارات التشريعية والتنظيمية دون التطبيق الميداني في مجال تنمية الصادرات، إذ هناك العديد من النصوص التشريعية الصادرة من حين إلى آخر خاصة التي تخص الجانب التمويلي والتأميني بالإضافة إلى سهر الدولة على حل المشاكل بالتعديلات المتكررة لمختلف النصوص القانونية والتنظيمية كلما استدعى الأمر ذلك مثلما نجده في النظام الضريبي الجمركي لتحفيز المؤسسات على التصدير إلا أن الواقع لا يظهر التطبيقات الميدانية لمثل هذه الإجراءات والتدابير المتخذة، إذ تبقى حبرا على ورق في أغلب الأحيان وإن طبقت فيكون ذلك بصورة جزئية لا تلبي الرغبات ولا تصل إلى الطموحات المرجوة[12].

بالإضافة لما سبق، فقد صنف تقرير بيئة الأعمال *"2011 Doing Business"* الصادر عن البنك الدولي الجزائر في المرتبة 127 فيما يتعلق بالتجارة الخارجية؛ حيث سجلت خسارة بأربعة مراتب مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة للمؤسسات الراغبة في التصدير فهي لا تزال تواجه بيروقراطية كبيرة، فيجب عليها ملء ثمانية وثائق، والانتظار لمدة سبعة عشر يوما، كما تبلغ تكلفة الحاوية الواحدة 1248 دولار، وعلاوة على ذلك، فإن بيانات وكالة التجارة الخارجية (*Algex*) تبين أن المصدرين هم أقل عددا، إذ لا يتجاوز عددهم 350 مصدر في عام 2010 بالمقابل بلغ عددهم 450 مصدر في 2008 فقط. ويمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد في عدد المصدرين إلى ارتفاع معدل وفيات المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فحسب بيان المدير العام للوكالة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن حوالي 30000 مؤسسة تغلق أبوابها كل عام[13].

- **تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات:**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول بالنظر لمردودها الإيجابي على الاقتصاد ودورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة

وزيادة حجم المبيعات إذ يمتلك هذا النوع من المؤسسات القدرة على تغيير أو تعديل النشاط أو أسلوب العمل تساعدها على مسايرة التحولات السريعة، وهذا بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا لما تتمتع به من ديناميكية وسرعة، من خلال ابتكار منتجات تستجيب للتطورات المستمرة الذي يفرضها النظام الاقتصادي الحديث، بجانب قدراتها الهائلة على اختراق الأسواق الدولية والمساهمة بشكل فاعل في تنمية الصادرات وتوفير النقد الأجنبي والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لدى الكثير من الدول خاصة النامية منها، لترسخ بذلك قناعة تامة لدى صانعي السياسات الاقتصادية والمختصين بشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول بمحدودية التأثيرات الإيجابية للمؤسسات كبيرة الحجم في دفع الاقتصاديات بصورة مطردة خصوصا فيما يتعلق برفع المستوى التصديري للدول، غير أن الجزائر كدولة نامية لم تعي هذه الحقيقة ولم تركز في انطلاقتها الاقتصادية على وعاء الأفكار الذي تحمله مختلف التجارب الرائدة في هذا المجال، واتجهت بسياسات غير مدروسة في ظل غياب أي استراتيجيات بعيدة المدى نحو اعتماد أسلوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لملء فراغات التنمية، ورغم ذلك بقيت نسب التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تراوح مكانها ولم ترقى إلى المستوى المطلوب، وهذا راجع أساسا إلى توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يتركز جلها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية (أنظر الشكل)، والذي يشكل تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية، تتولد قناعة بضآلة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية، إذ تشير الأرقام المصرح بها إلى مساهمة متواضعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصادرات، حيث لم تتعدى نسبة المساهمة 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات سنة 2007 أي ما مقداره 1.7% من إجمالي الصادرات، وهي نسبة ضئيلة جدا خاصة إذا ما تم مقارنتها بدول نامية أخرى، فالفيتنام مثلا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصدير بـ 20%، علاوة على ذلك فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة يقدر بنحو 500 مؤسسة حسب إحصائيات سنة 2007.

الشكل: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاع للفترة 2006-2011

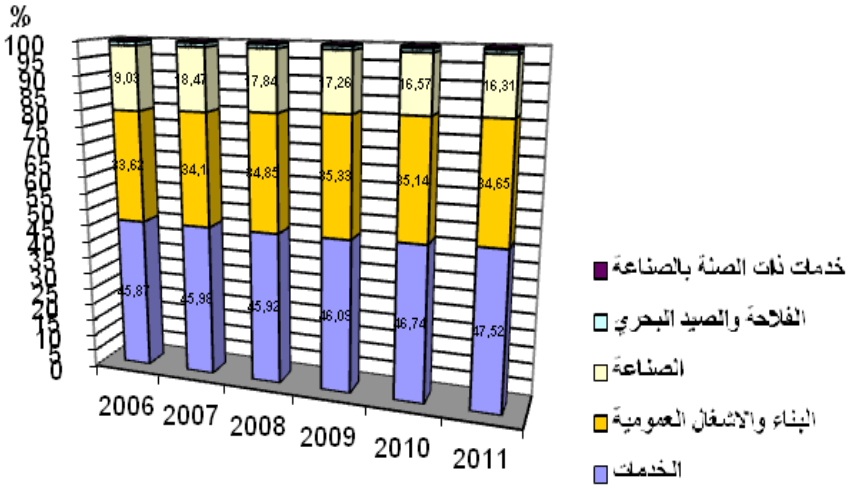

المصدر: خنشور جمال & العوادي حمزة، نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، العدد 07، جويلية 2014، ص ص 07-43.

وتجدر الإشارة أن الوضعية السابقة خلال السنوات الأخيرة لم تتغير كثيرا، حيث أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير بلغ 489 مؤسسة أي ما يعادل حوالي 0,1% من إجمالي المؤسسات، وتقدر حصتها بـ 1,04 مليار دولار أي ما يمثل نسبة 2,5% من الصادرات، بالمقابل في فرنسا وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوجهة نحو التصدير 110.650 مؤسسة خلال سنة 2011، أي ما يمثل 94% من العدد الإجمالي للمؤسسات المصدرة. وهو ما يجعل متخذي القرار في الدولة الجزائرية أمام تحد ضخم يدفعهم إلى اتخاذ جملة من التدابير الجادة للدفع في اتجاه تشجيع وإنشاء هذا النوع من المؤسسات ذات التوجه التصديري في قطاع الصناعة التحويلية والعمل على تأهيل وتطوير الموجود منها، وتوفير كل ما من شأنه أن يمدها ويوسع قاعدة تواجدها في الأسواق الدولية والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية[14].

2-2) آفاق تنمية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر:

يبدو من الاستعراض السابق أن اختلال النمط التنموي الذي تبنته الجزائر خلال المرحلة السابقة، كان سببا رئيسيا في عدم قدرة عملية التنمية على إحداث تغيرات جوهرية يعتد بها في هيكلة الاقتصاد الجزائري، وبطبيعة الحال كان لغياب إستراتيجية حقيقية أثرها في عدم الرؤية، بل وتضاربها أحيانا أمام تنمية قطاع الصناعات خارج المحروقات، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث آفاق تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع النفط، وذلك بالتركيز على مجموعة من المعطيات والتي تمت صياغتها بناء على ما تناولته الدراسات والأبحاث في هذا المجال.

- **القرب من الأسواق الواعدة:**

كما هو معروف فإن للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات أسواقا محدودة ولم تعرف أي تنوع ملموس الأمر الذي لم يعمل على تنمية الصادرات وساهم في نقص اهتمام المؤسسات بالعملية التصديرية، لذا فإن بناء إستراتيجية فعلية يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار توسيع النطاق الجغرافي لهذه الصادرات حتى لا يكون النشاط الاقتصادي الوطني مرهونا بمنطقة جغرافية محددة ويكون ذلك من خلال البحث عن أسواق جديدة يمكن لهذه الصادرات النفاذ إليها، وهو ما تعول عليه الجزائر حال إتمامها اتفاقات التبادل الحر مع بعض الدول الأعضاء في الجمعية الأوربية للتبادل الحر (سويسرا، النرويج وأيسلندا)؛ ونرى أن التوجه نحو الأسواق العربية (بحكم التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط المنتجات بدل تعديلها وفق الاحتياجات المختلفة لكل سوق) والأسواق الإفريقية (بحكم التقارب الجغرافي الذي يمكن من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير) يمثل السبيل الممكن لتنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع النفط بحيث تنخفض حدة المنافسة في هذه الدول، وعلى العموم يعتمد تنشيط وتعزيز التجارة العربية البينية بـ[15]:

- التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي؛
- الإسراع بتطبيق نظم تسهيلات التجارة والنقل والجمارك؛
- الانتهاء من إعداد قواعد النشأة العربية التفصيلية للسلع العربية، لتنشيط وتسهيل تدفقات، حركة إيصال السلع عبر المنافذ الجمركية؛
- تعزيز القدرات التنافسية للكيانات الاقتصادية بتخفيض التكاليف على السلع وتأمين البيئة التمكينية لتحقيق التبادل التجاري الفعال؛
- تفعيل أعمال برنامج التأمين على الصادرات العربية لزيادة الدعم وتوفير التسهيلات المصرفية المناسبة وتسهيل الإجراءات البينية؛
- وجود برامج لتمويل التجارة والصادرات وضمان الصادرات؛

- اتخاذ الإجراءات وتوفير التشريعات الخاصة بخلق المناخ الجاذب لتوطين رؤوس الأموال العربيـــة كي تستثمر في المنطقة العربية، مع التشديد على دور الحكومات في تهيئة البني الارتكازية التي تؤدي إلى تفعيل التجارة العربية البنية وفق أهدافها المرغوبة؛
- وتوفير المناخ الاستثماري الملائم وتحسين البيئة التشريعية والنمطية بما يكفل التوسع في إقامة المشروعات العربية المشتركة وزيادة تدفقات الاستثمارات البينية.

الترويج للاستثمار في تنفيذ مشاريع عربية مشتركة في كافة الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما للمشاريع التي تتمتع بميزة نسبية وتحقق للمشروع ضمانات الربحية. أما فيما يخص الأسواق الإفريقية التي تعد أسواقا تقليدية ومجالا واعدا للصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع النفط، إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين، حيث يتوقع بها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك، كما تتوافر على حوافز جمركية والتي تتبناها الكثير من تكتلات الدول الإفريقية ويمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى، وهو الأمر الذي تسعى إليه الجزائر وتأمل إبرام اتفاقات مع دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، ولتفعيل الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات إلى هذه الأسواق نرى بأن ذلك يمكن تحقيقه من خلال[16]:

- التعاون والتنسيق بين وزارة التجارة والصناعة، وبين مراكز البحوث، لتحديد المنتجات ذات الميزات التنافسية، للعمل على تنميتها وتجويدها لتكون أساسا لصادراتنا؛
- زيادة حوافز الاستثمار للمشروعات التي تعمل على توجيه إنتاجها للتصدير؛
- إنشاء آلية مشتركة بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الخارجية من جهة، وبين المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى لتنمية الصادرات إلى هذه الأسواق؛
- التنقيب عن الفرص التصديرية في الدول الإفريقية، وتزويد المصدرين خاصة مصدري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكافة المعلومات المتعلقة بها، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة في كل سوق؛
- منح الفرص المواتية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدخول الأسواق الإفريقية وبعض الصناعات، التي قد يكون أهمها الصناعات الجلدية؛
- وضع خطط وبرامج بهدف التصدير، وبالتالي الوقوف على حاجات وتوقعات الزبائن بكل سوق من الأسواق المستهدفة؛
- جعل الأسواق الإفريقية، النشاط الرئيسي ضمن أنشطة هيئة الدولة المتخصصة، مما يتطلب معرفة حجم الطلب وتوقيته وأنماط الاستهلاك وخصائص المنتج المطلوب وغير ذلك؛
- الحرص على التواجد المستمر في المعارض الدولية المتخصصة، مع جهد إعلامي متميز، وذلك بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج؛
- وانشاء مؤسسات للتسويق في إفريقيا للعمل على التصدير عن طريق توفير مخازن بالأسواق الواعدة.

❖ المزايا النسبية للصناعات الواعدة:

يوجد في الجزائر عدد من الصناعات والمنتجات التي تمتلك بعض المزايا النسبية على المستوى العالمي، ورغم ذلك لم ترقى بعد في درجة تصديرها إلى المستوى المطلوب والذي يعكس الإمكانيات الحقيقية للاقتصاد، إضافة إلى بعض المنتجات المطلوبة دوليا والتي لا زالت حبيسة السوق المحلي رغم امتلاكها جل مقومات النجاح في احتلال مكانة بالأسواق الدولية ومثال ذلك الجلود المعالجة، العجائن والمنتجات الحرفية التقليدية[17].

من خلال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لأهم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وهو ما يوضحه الجدول 06، نلاحظ أن قيمة المؤشر تساوي الواحد الصحيح بالنسبة لكافة المنتجات المختارة وهو مؤشر إيجابي على امتلاك مزايا نسبية كاملة لصالح الصادرات، كما نلاحظ أن هذا المؤشر ظل ثابتا طيلة سنوات الدراسة وهو ما يعني وجود ميزة مطلقة للصادرات من السلع المذكورة أدناه.

الجدول 06: مؤشر المزايا النسبية الظاهرة لأهم السلع المصدرة خارج المحروقات خلال الفترة (2007-2012)

السنوات / المنتجات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفوسفاط	01.00	01.00	01.00	01.00	01.00	01.00
المطاط	01.00	01.00	01.00	01.00	01.00	01.00
الاسمنت الأبيض	01.00	01.00	01.00	01.00	01.00	01.00
الأمونياك	01.00	01.00	01.00	01.00	01.00	01.00

المصدر: تم جمع وحساب قيم المؤشر استنادا إلى:

- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 a 2011, ONS, Alger, Novembre 2012, pp. 19-59;
- Centre Nationale de l'informatique et des statistique, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période: année 2012), Ministère des finances, direction générale des douanes.

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%202012.comext.PRO.pdf

- **تغير موازين القوى في الأسواق الدولية:**

وهذا لصالح أسواق الاقتصاديات الناشئة على حساب المؤسسات متعددة الجنسيات إثر انشغال الدول المتقدمة بمعالجة أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة وأزمة الديون السيادية، والتي أثرت سلبا على العديد من الدول بنسب متفاوتة وأدت إلى ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض المنافسة على بعض المنتجات الدولية، وهذا الوضع يفتح آفاقا واسعة أمام حركة التصدير خارج المحروقات بالنسبة للجزائر في ظل طبيعة الاقتصاد الجزائري ودرجة اندماجه في الاقتصاد الدولي التي تجعله نسبيا أقل تضررا من الأزمة مقارنة بالاقتصاديات الأخرى، إذ أن العلاقات الاقتصادية المالية على المستوى الداخلي لا تزال بدائية، إضافة إلى غياب سوق مالي فعال محرك للأنشطة الاقتصادية[18].

خاتمة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مزمنة لقطاع النفط وهذا راجع إلى الاختلالات الحاصلة في القطاعات المكونة له هذا من جهة وغياب استراتيجيات حقيقية بعيدة المدى في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات من جهة ثانية، وهو أمر غير مقبول رغم الظروف الصعبة التي مرت بها منذ عزم القيادة السياسية والاقتصادية على ترك النظام الاشتراكي وتبني فلسفة اقتصاد السوق الحر وهذا إذا ما نظرنا إلى الإمكانات الهائلة التي تزخر بها، ولكن مازال ينتظرها المزيد من الإصلاحات والعمل الجاد لكي تندمج بشكل فاعل ضمن المحيط الاقتصادي الدولي، وتحقق لنفسها مكانة مقبولة ضمن دول المنطقة. وهو ما يتطلب من الدولة انتهاج إستراتيجية فعالة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع النفط وصادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى باعتبارها من وجهة نظرنا الأكثر تكيفا مع الظروف الراهنة والأقل تطلبا للإمكانيات فضلا على آثارها الإيجابية على تنويع الصادرات، هذا بالإضافة إلى ضرورة معالجة مشاكل القطاع الصناعي العام والتغلب على نقاط ضعفه وتهيئته بالشكل الذي يمكنه من الوفاء بمتطلبات المرحلة المقبلة، ولا يمكن القيام بذلك إلا بإعادة هيكلته على أسس اقتصادية سليمة فضلا عن إيجاد قطاع خاص منتج يأخذ زمام المبادرة وعليه يجب بذل المزيد من الجهود قصد تذليل العقبات وانتهاج سياسة اقتصادية شاملة من شأنها تحقيق الهدف المنشود.

على ضوء الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن الوضع الراهن للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات هو وليد تردد واضح في تطبيق سياسة اقتصادية شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المؤسسات الصناعية الجزائرية، من خلال تصنيفها على أساس القطاعات الحساسة، ومدى إمكانية كل قطاع في خلق قيمة مضافة؛
- غياب إرادة سياسية لتسريع عملية تأهيل المؤسسات الصناعية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها لجعلها قادرة على المنافسة دوليا؛
- هامشية وتركز الصادرات الصناعية خارج المحروقات في عدد قليل من المنتجات (حوالي 11 منتوجا)، وليست متأتية من شريحة واسعة من المؤسسات الصناعية؛
- وضعف القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية بسبب عدم تطابق مواصفات منتجاتها مع المعايير الدولية المتعلقة بالجودة والبيئة، وهذا راجع إلى غياب ثقافة الإبداع والابتكار داخل المؤسسات نظرا لعدم توفر التحفيز المادي والمعنوي في المؤسسة بالإضافة إلى ضعف ميزانية البحث والتطوير.

وبناء على نتائج التحليل هناك مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية لتحقيق تنمية حقيقية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، وهي على النحو الآتي:

- توطيد العلاقة بين المؤسسات الصناعية ومراكز البحث التطبيقي لاستقطاب الأفكار و الإبداعات التكنولوجية وإيجاد الحلول التي تناسب مشاكلها التسويقية المطروحة بالأخص على مستوى السوق الدولية؛
- تركيز جهود المؤسسة على جودة و نوعية المعلومات عن الأسواق الأجنبية، فالعبرة ليست بحجم المعلومات وغزارتها،و إنما بمدى موافقة وملاءمة المعلومة للمسوق، من حيث مضمونها وتوقيت بلوغها؛
- الاستعمال المكثف للانترنيت والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال لتمكين المؤسسة من التفوق، خاصة في مجال التسويق الالكتروني؛
- الاهتمام أكثر بجوانب الملكية الفكرية والتسمية التجارية للمنتوج، وكذا التحكم في معايير الجودة المطلوبة دوليا؛
- ودعم برامج التوحيد القياسي وإصدار شهادات بالالتزام بالمعايير حتى تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات مصداقية وموثوقية، وقبول واسع لدى شرائح مختلفة من المستهلكين.

الهوامش والمراجع:

1 حسن الحاج & محمد عدنان وديع، «التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية»، إصدارات عامة، التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي والنمو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص 99.
2 نوري منير، «التسويق الاستراتيجي وأهميته في مسايرة العولمة الاقتصادية: إسقاط على الوطن العربي للفترة (1990-2000)»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 274.
3 بن ساحة مصطفى، «أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 130.
4 زين العابدين عبد الله بري، «التنوع المتحقق في الاقتصاد السعودي»، دورية الإدارة العامة، الرياض، فصلية محكمة، المجلد 42، العدد 02، ربيع الثاني 1423هـ الموافق لـ جوان 2002، ص ص 353-375.
5 بنك الجزائر، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر: التقرير السنوي 2013»، الجزائر، نوفمبر 2014، ص ص 63–64.
6 عماري جموعي، «إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2011، ص ص 184-185.
7 بلقلة إبراهيم، «آليات تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009، ص 94.
8 عماري جموعي، مرجع سابق، ص 175.
9 عبابسة نوال، «التخصص الدولي بين النظرية والواقع: حالة الجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009، ص ص 230-231.
10 زوزي محمد، «إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية»، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة سنوية تنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والتجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 08، 2010، ص ص 167-180.
11 بنك الجزائر، مرجع سابق، ص ص 29–35.
12 بن يوسف حسينة، «ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص 122.
13 زرقين عبود، «الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر»، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 45، □تاء 2009، ص ص 63–64.
14 زرقين عبود، مرجع سابق، ص 170.

15 بن يوسف حسينة، مرجع سابق، ص 585.
16 جباري شوقي & العوادي حمزة، «تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد 04، ديسمبر 2013، ص ص 99-116.
17 سدي علي & حطاب مراد، «تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين تهديدات وفرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية والمعطيات العملية»، الملتقى الدولي حول «المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية»، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 10 و11 نوفمبر 2010، (كتاب الملتقى، ص 11).
18 عماري عمار & فالي بيلة، «الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري»، الملتقى الدولي حول «الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20 و21 أكتوبر 2009، (كتاب الملتقى، ص 7).